AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

أثر التكتلات الاقتصادية في مؤشرات القدرة التنافسية العالمية (GCI) دول رابطة جنوب شرق آسيا (الاسيان) دراسة تحليلية •

ايمان محمد عبد الله[1] أ.م.د.مناف مرزة نعمة[2]

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

الملخص: : أسهم دخول الاقتصاد العالمي في نظام اقتصاد السوق إلى ظهور مفهوم التنافس بوصفه عنصراً يشير إلى قدرة الدول في تحقيق أهدافها في ظل تعدد الأنشطة وتطورها، فالقدرة التنافسية سمة تتصف بها الدولة التي يمكنها تقديم أفضل ما لديها من إمكانات لذا يعد مفهوم الميزة التنافسية، تطورا وانتقالاً لمفهوم الميزة النسبية التي تتمثل فهما تقليدياً لإمكانات الدولة فيما تمتلكه من موارد كالمواد الأولية، وانخفاض اجور العمالة المناخ، وميزة الموقع الجغرافي التي كانت تسمح لها بإنتاج منتجات منخفضة التكلفة ، ونظرا للتقارب الكبير في الكثير من الدول وبهدف زيادة القدرة التنافسية المستدامة والحصول على المكاسب ظهرت الكثير من التكتلات الاقتصادية سواء كانت هذه التكتلات اقليمية او دولية وتندرج زيادة الميزة التنافسية للدول وتوسيع الحصة السوقية للدول واحدة من اهم الاهداف.

Abstract: The entry of the global economy into the market economy system has led to the emergence of the concept of competition as an element that indicates the ability of countries to achieve their goals in light of the multiplicity of activities and their development. Competitiveness is a characteristic of a country that can provide the best of its capabilities. Therefore, the concept of competitive advantage is a development and transition to the concept of comparative advantage, which is represented in a traditional understanding of the country's capabilities in what it possesses of resources such as raw materials, low labor wages, climate, and the advantage of geographical location that allowed it to produce low-cost products. Due to the great convergence in many countries and with the aim of increasing sustainable competitiveness and obtaining gains, many

• - بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة عمليات الاندماج والتكتل الاقتصادية وأثرها في مؤشرات القدرة التنافسية (GCi) نماذج دولية مختارة العراق دراسة تحليليه للمدة (2004 -2022)

economic blocs have emerged, whether these blocs are regional or international. Increasing the competitive advantage of countries and expanding the market share of countries is one of the most important goals.

المقدمة: منذ ظهور الدول كنظام سياسي واستقرارها بشكلها القانوني الحالي في العالم، وهي تسعى إلى زيادة حجم الانتاج وتوسيع النشاط الاقتصادي، والانفتاح على الأسواق الخارجية، وزيادة القدرة على المنافسة، وتحقيق الأرباح والمكاسب التجارية ومع منتصف قرن العشرين ظهر ذلك جلياً فيما يعرف بعمليات الاندماج الاقتصادي ، وبلغت ذروتها في الربع الأخير من القرن العشرين، وبعد اندماج الدول في عصر العولمة الذي اتصف بتزايد المنافسة في جميع أنحاء العالم تبنت الدول الكثير من الاستراتيجيات عن طريق انتهاج أنماط نمو معينة التي من شأنها أن تضمن لها تحقيق مختلف أهدافها خاصة منها الاستدامة و زيادة الأرباح ويعد نمط النمو الخارجي عبر عمليات التكتل الاندماج أحد أبرز الأنماط المنتجة ، كما أصبحت مؤشرات القدرة التنافسية تحظى باهتمام كبير على المستوى الاقتصادي ، فهي لغة العصر لأنها تعد الاطار الجامع السياسات تحرير التجارة وفتح الاسواق والاندماج الاقتصادي العالمي ، وقد تعززت اهميتها نتيجة للتغيرات في نظريات التجارة والنمو، اذ لم تعد التنافسية اليوم مرتبطة كما كانت في السابق بامتلاك الموارد الطبيعية وتدني تكاليف الايدي العاملة ، بل تعدى ذلك لتصبح التنافسية مرتبطة بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة وبالسياسات الحكومية الفاعلة .

اهمية البحث أصبح موضوع القدرة التنافسية في تكتل الاسيان يحتل أهمية متزايدة مع توسع نطاق العولمة الاقتصادية، ولهذه الاهمية بات من الضروري دراسة عمليات الاندماج والتكتل الاقتصادية ومعرفة مدى تأثيرها على مؤشرات القدرة التنافسية والاستفادة من النتائج في المجالات الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع.

مشكلة البحث:- تكمن مشكلة البحث في كيفية تنظيم اثر الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية في مؤشرات التنافسية، وعليه جاءت الدراسة الحالية بغية الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **(ماهي أثار التكتلات الاقتصادية على مؤشرات القدرة التنافسية .**

فرضية البحث:-ينطلق البحث من فرضيه مفادها: ان عمليات التكتل الاقتصادية لها أثر على مؤشرات القدرة التنافسية بمؤشراتها في النمو السكاني وجودة المؤسسات ومعدلات التضخم والبنى التحتية.

هدف البحث:-يهدف البحث الحالي إلى تحليل عمليات التكتل الاقتصادية في الاسيان وأثرها على مؤشرات القدرة التنافسية بمؤشراتها المختلفة.

منهجية البحث:-اعتمد البحث على استعمال المنهجين الاستقرائي من خلال استقراء واقع عمليات التكتلات الاقتصادية ومؤشرات القدرة التنافسية في العراق وملاحظة العلاقات والتأثير المتبادل بينهما عبر المدد الزمنية إلى جانب استعمال الاسلوب التحليلي في تحليل الجداول الخاصة بالدراسة.

المبحث الاول :مؤشرات القدرة التنافسية :يعد بناء القدرة التنافسية من أهم شروط نجاح المؤسسة واستمرارها في بيئة تتسم بانفتاح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية نتيجة اتفاقيات الجات GATT ومنظمة التجارة العالمية، WTO ، وتبحث المنظمات اليوم على ميزة تنافسية تميز السلع والخدمات التي تنتجها عن غيرها مما يجعل المستهلكين او المستفيدين يقبلون على التعامل معها، ومن امثلة المزايا التنافسية انخفاض التكاليف ارتفاع جودة السلعة او الخدمة ، والسرعة ، والمرونة ،والخيال، والأفكار، والاتصالات (1) .

اولا : مدخل مفاهيمي للقدرة التنافسية :-

١: مفهـوم التنافسـية : أسـهم دخـول الاقتصـاد العـالمي في نظـام اقتصـاد السـوق إلى ظهـور مفهـوم التنـافس بوصـفه عنصراً يشـير إلى قـدرة المؤسسـة عـلى التنـافس لتحقيـق أهـدافها في ظـل تعـدد الأنشـطة وتطورهـا، فـالميزة التنافسـية سـمة تتصـف بهـا المؤسسـة الـتي إذا مـا ترسـخت تـوفر لـديها قـدرة فاعلـة عـلى التنـافس وتقـديم أفضـل مـا لـديها مـن إمكانـات لـذا يعـد مفهـوم المـيزة التنافسـية، تطـورا وانتقـال لمفهـوم المـيزة النسـبية التي تتمثل فهما تقليدياً لا

مكانـات الدولـة فيمـا تمتلكـه مـن مـوارد كالمواد الأوليـة، انخفـاض اجـور العمالـة المنـاخ، ومـيزة الموقـع الجغـرافي الـتي كانـت تسـمح لهـا بإنتـاج منتجـات منخفضـة التكلفـة وينظـر لـذلك عـلى انهـا الابـداع الـذي تحدثـه ، مـن هنـا كـان لابـد مـن التوضـيح بـأن المـيزة التنافسـية مـا هي إلا بنيـة تثبـت أقـدام القـدرة التنافسـية المسـتدامة للمؤسسـات بتنـوع قطاعاتهـا اذ تعـرف المـيزة التنافسـية بأنهـا القـدرة الـتي تمكـن المؤسسـة مـن التحمـل المواجهة الإيجابية للمنافسة، وتوسيع الحصة السوقية لها [2]

ويمتـاز مفهـوم التنافسـية كونـه مصـطلح حـديث ولا يخضـع لنظريـة عامـة تفسره ، لـذا نجـد مـن الصـعب تتبـع الأصـول التاريخيـة لظهـور مفهـوم اقتصـادي معـين ولا بـد مـن التفريـق بـين مفهـوم المنافسـة ومفهـوم التنافسـية حيـث أن المنافسـة تلمـح إلى نـوعين مـن المنافسـة في بيئـة الأعمـال منافسـة مبـاشرة وتتمثـل في الصراع المحتـدم بـين المنظمـات القائمـة في المجتمـع للحصـول عـلى المـوارد السـانحة فيـه, أمـا المنافسـة غـير المبـاشرة الـتي تكـون بـين المنظمـات العاملـة في القطـاع نفسـه أو الـتي تقـوم بإنتـاج عـين الخـدمات أو المنتجـات ولابـد مـن التفريـق بـين مفهـوم المنافسـة ومفهـوم التنافسـية حيـث أن المنافسـة تلمـح إلى نـوعين مـن المنافسـة في بيئـة الأعمـال منافسـة مبـاشرة وتتمثـل في الصراع المحتـدم بـين المنظمـات القائمـة في المجتمـع للحصـول عـلى المـوارد السـانحة فيـه. أمـا المنافسـة غـير المبـاشرة الـتي تكـون بـين المنظمـات العاملـة في القطـاع نفسـه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات [3]

ويعـرف منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (OCDE) التنافسـية بأنهـا " قـدرة المؤسسـات الصـناعات المنـاطق الـدول حسـب المنـاطق والمنـاطق الـتي تتجـاوز حـدود الـدول لإنشـاء عامـل دخـل مرتفـع نسـبيا

[1]- عبد الوهاب وعي محمد المدير العالمي, الملتقى السنوي الثامن لمؤولي التدريب : اثر العولمة على الموارد البشرية اصدار الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، تونس ، 1999 .

[2]- De boislaudelle, Henri mahé,1998." dictionnaire de gestion, ed:économica, Paris: P71.

[3]- عبد السالم أبو قحف (2010) التنافسية وتغيير قواعد اللعبة ، آليات السيطرة على الأسواق ، المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية ، ص 33 .

ومستويات توظيف عالية نسبيا على أساس مستدام، في حين تواجه بشكل دائم المنافسة الدولية وعرفت كذلك بأنها قدرة دولة (منطقة ، موقع على تحقيق أهداف ما بعد الناتج المحلي الإجمالي لمواطنيها [4] .

يتضح من ذلك ان مفهوم التنافسية لم يعد محصوراً بالمستويات الجزئية التي تخصُّ تنافس الأفراد للحصول على فرص العمل المناسبة او المؤسسات والشركات لكي تحافظ على قدرتها على البقاء والتطور، انما تجاوزه إلى مستويات اكبر لتشمل القطاعات المختلفة ومن ثم الاقتصادات العالمية، كما لم تعد الجوانب الاقتصادية هي الاسس الوحيدة المكونة له انما تعدتها إلى جوانب أخرى كالأطر المؤسساتية والتعليم والصحة والتكنلوجيا والاسواق والابتكارات وغيرها، ليظهر وخلال السنوات القليلة الماضية ما يعرف بمفهوم التنافسية العالمية، التي تسعى الدول جاهدة لاحتلال المراكز المتقدمة في مؤشراته التي يعد جزءً أساسيا ومهما من مؤشر أوسع يعرف بمؤشر المناخ الاستثماري [5] :-

اثار عدم وضوح مفهوم التنافسية واستعماله كمظلة لعدد من السياسات الصناعية والتجارية انعكس باتساع في المؤشرات المستخدمة التي تكاد تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع الكثير من وجهات النظر حول تعريفه وتوضيح متضمناته ، فقد عرفت على أنها القدرة على الثبات أمام المنافسين من اجل تحقيق الاهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد [6]

وبين اخرون فقد بين ان التنافسية هي الجهود والإجراءات والابتكارات والانشطة الإدارية والتسويقية والإنتاجية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها [7]

وقد أشار بارني (Barney 2006) إلى الميزة التنافسية بأنها: تقال عندما تمتلك المؤسسة تمكنها من تطبيق استراتيجية خلق قيمة غير مطبقة بشكل متزامن من لدن، أي من المنافسين الحاليين أو المحتملين "، ذلك أن المؤسسة تتمتع بالميزة التنافسية عندما تكون قادرة على خلق قيمة اقتصادية أكثر من منافسيها. وتشير القيمة الاقتصادية بدورها إلى الفرق بين القيمة المحققة لسلعة ومجموع التكاليف لكل وحدة. وبلك يكون مقدار الميزة التنافسية للشركة هو الفرق بين خلق القيمة المحققة وتكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة مقارنة بمنافسيها المباشرين. وإذا كانت القيمة الاقتصادية المحققة أكبر من

منافسيها، الشركة تتمتع بميزة تنافسية، أما إذا كانت مساوية لمنافسيها، تكون الشركة في حالة تعادل تنافسي؛ وإذا كانت أقل من الشركات المنافسة فهي تعاني من عجز تنافسي [8]

[4]- Aiginger and others . 2013. Competitiveness under New Perspectives, WWW for Europe Working Paper, No.44,
WWW for Europe, Vienna P5.

[5] -Nogueira, M., & Madaleno, M., 2021, New evidence of Competitiveness based on the global competitiveness index, Econ. Bull, 41, 788-797.

[6]- الياس ،سالم 2021 ، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الاعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1 ، ص 232 .

[7]- السلمي، علي، 2001 ، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر، ص 101 .

استنادا لما تقدم نجد ان من الصعب تحديد تاريخ معين لظهور مفهوم التنافسية ، اذ يتميز هذا المفهوم بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة واول ظهور له على المستوى القومي كان خلال المدة 1981 - 1987 على أثر تفجر العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة خاصة مع اليابان وزيادة المديونية الخارجية لها، وتجدد الاهتمام بمفهوم التنافسية في بداية التسعينات من القرن المنصرم وخاصة بعد تفكك دولة الاتحاد السوفيتي وظهور سمات وتداعيات كبيرة على المستوى الدولي فيما يخص الجانب السياسي والاقتصادي ، التي كان من أبرزها ظهور العولمة [9] .

وللوصول إلى تعريف دقيق (جامع (شامل) للتنافسية الدولية يجابه صعوبات جمة ، فالمفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية فضلا عن كون هذا المفهوم ديناميكي أي انه متحرك ومرتبط بتطور اقتصادات الدول، وقد انشطر تحديد مفهوم التنافسية بين مدرسة الاقتصاديين ومدرسة الاداريين ، حيث ركزت المدرسة الاخيرة على التكاليف والانتاجية، ومدرسة الاقتصاديين ركزت على التجارة الخارجية ودورها في النمو وتحقيق رفاهية المجتمع المستند إلى النمو الاقتصادي المستدام وربط التنافسية بالنمو له مبرراته المتعلقة بإدارة الاقتصادات المتقدمة التي يعوق نموها حجم السوق المحلية من جهة وصعوبة تصريف منتجاتها من جهة أخرى [10]

ويتمثل مفهوم القدرة التنافسية بشكل عام في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة او الدولة أن تستخدم تدابير واجراءات تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم ، وللتنافسية محددات يمكن من خلالها استيعاب مفهومها بشكل أكثر شمولية وهي : [11]

1. تكاليف الإنتاج: تعتمد هذه التكاليف على أسعار مدخلات الإنتاج والمواد الأولية وكلفة القوى العاملة ومدى توفرها ومستوى تدريبها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة، وكذلك كلفة مستلزمات الإنتاج، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية بتكاليف الإنتاج فهي ترتفع كلما انخفضت تكاليف الإنتاج في البلد .
2. الجودة والنوعية: إن رفع جودة المنتجات والخدمات وتحسين نوعيتها من خلال الاهتمام بنوعية مدخلات الانتاج وجودتها ومستوى مهارات العاملين ومستوى انتاجيتهم، كلما يتحقق التميز النوعي من خلال كفاءة التسويق والتوزيع.
3. دور الحكومة تؤدي الحكومة دوراً فاعلا في رفع القدرة التنافسية من خلال اجراءات معينة مثل توفير خدمات البنية التحتية السائدة للقطاعات السلعية والخدمية واتباع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وضريبية متوازنة ومترابطة وإجراءات ادارية مرنة.

---

[8]- Rothaermel, Frank T ,2008, Competitive advantage in technology intensive industries, advances in the study of entrepreneurship, innovation and economic growth. Advances in the Study of Indentureship , Innovation and Economic Growth, 18, 201- 225, by Elsevier LTD . p204 .

[9]- مسعد ، محي محمد ، 2010 ، عولمة الاقتصاد في الميزان ، مطبعة مساكن سوتير ، الاسكندرية ، مصر ، ص 233 – 234 .

[10]- المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية ، 2003 ، الكويت ، ص 22 .

[11]- خربوطلي ، 2014 ، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22 ، العدد الأول ، سوريا ، ص 677 .

ثانيا مفهوم القدرة التنافسية :- تداخل مفهوم القدرة التنافسية وارتبط مع عدد من المفاهيم الاقتصادية القريبة في المفهوم المختلفة في المضمون كالتنافسية والميزة التنافسية والقدرة التنافسية، الأمر الذي منعه من الوصول إلى اجماع واسع ومطلق يمكن ان يعطى لمفهوم القدرة التنافسية شكلا محددا في معناه مضمونة وابعاده لذا كان لزاما علميا توضيح تلك المفاهيم المتداخلة بغية التمييز بينها وبين المفهوم الاساس المتمثل بالقدرة التنافسية ، بعد ان شهد العالم في اعقاب انتهاء الحرب الباردة متغيرات عالمية متسارعة وتكتلات اقتصادية عملاقة واقترنت في تفعيل منحنى التحرر الاقتصادي وحرية انتقال السلع والخدمات والعناصر الانتاجية التدفقات الاستثمارية وتفعيل آليات وقوى السوق الحر والمنافسة بالإضافة إلى أبعاد الثورة المعلوماتية التي فرضت ترسيخ فعاليات الكونية خاصة في مجال الاتصالات عبر الألياف الضوئية والفضائيات وانتشار البنوك الالكترونية وأصبح السبق لمن يعرف ويعلم [12].

لذا أصبح لزاماً على كل مؤسسة الاعتماد الكامل على إمكاناتها لتحقيق البقاء والاستمرار في سوق لإبقاء فيه إلا للأقوى، ولأجل هذا تتنافس المؤسسات بشدة لتحقيق واكتساب أفضليات تميزها عن غيرها من المنافسين ، وفي هذا السياق تباينت مفاهيم تنافسية المؤسسات بحسب الاختلاف في وجهات نظر الباحثين إذ إن لكل منهم تصوره الخاص عن هذا الموضوع فمنهم من يعرفها على إنها قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها، في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية (اقتحام الأسواق الدولية) وقد ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة (التنافسية السعرية) أو إلى عوامل أخرى كالجودة والابتكار والعلامة التجارية اما قدرة الدولة التنافسية التي تبلور الجانب النظري حولها بمدرستين رئيسيتين مدرسة الاعمال التي تركز على التكلفة والإنتاجية مما يساعدها على التفوق في الأسواق العالمية لتصبح التنافسية بذلك سياسة وطنية تعمل على جذب رؤوس الأموال وترسيخ التقنية والمساهمة في الإنتاج الدولي، مما يستلزم تحسن السياسات داخل البلد وتحديث المؤسسات بهدف تحقيق انتاج متقدم يعد مفتاح التنافسية [13]

وركزت مدرسة الاقتصاد التي تركز على الرفاه الاقتصادي داخل البلد وعلى جوانب التجارة الخارجية والدور التي تلعبه في النمو، فهي بذلك تربط رفاهية المجتمع بمعدلات النمو الاقتصادي المستدام، ولأجل ذلك لابد من الإبداع والابتكار في الإنتاج، فضلاً عن رفع مستواه في مجالات الكثافة الرأسمالية ونقل عمليات الإنتاج ذات العمالة الكثيفة إلى الدول التي تتسم بالوفرة النسبية في العمالة وتكاليف الانتاج المنخفضة حتى يكون بمقدورها تصريف إنتاجها ورفع مستويات دخل مواطنيها، ومن ثم، تحقيق الرفاهية الاجتماعية [14]

[12]- البكري جواد كاظم وفخ الاقتصاد الأميركي الأزمة المالية ٢٠٠٨ مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009 .

[13]- Baibulekova, L., Sauranbay, S., Kenzhebaeva, Z., Beimbetova, A., & Kenzhalina, Z., 2018, Modern Trends in The Formation of The International Competitiveness of The National Economy, Revista Espacios 39(14) . 24 .

[14]- Adamkiewicz, H. G., 2019, The dimensions of national competitiveness: The empirical analysis based on The World Economic Forum's data, Economics and Business Review, 5(3):92-100 .

وقدم الفكر الاقتصادي والاداري عدة مفاهيم وتعريفات للقدرة التنافسية وبالاعتماد على مستوى التحليل الديناميكي فان تنافسية المؤسسة تعني القدرة على تحقيق أداء أعلى من الأداء المتوسط في القطاع الذي تنتمي إليه ويعد المفهوم الذي يترجم أداء المؤسسة في الأجل الطويل الذي يعبر عن النمو جوهر تنافسية المؤسسة بمعنى إن المؤسسة التنافسية هي التي تتمكن من رفع معدل نموها مقارنة بمنافسيها ، وهذا المفهوم مرتبط بالمنتج والسعر الموضع التنافسي. أما على مستوى التحليل الساكن فهي القدرة على مجابهة المنافسين من اجل حصة سوقية إذا التنافسية هي القابلية على تحقيق ثنائية النمو وحصة سوقية أكبر.

فيما عبر عنها المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)(WEF) بقابلية الاقتصاد المحلي على تحقيق نسبة نمو مرتفعة ومستدامة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال ارتفاع حجم صادراتها السلعية[15]

في حين عرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (Development Institute For Management) (IMD) بإمكانية الدولة على خلق بيئة اقتصادية تحقق قيمة أكبر للشركات ورخاء اعلى لمواطنيها عن طريق سياساتها الاقتصادية المستقرة [16] .

ويعرف المجلس الامريكي للسياسة التنافسية : يعرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها قدرة الدولة على انتاج سلع خدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة التزايد في الأجل الطويل [17] .

ووفقاً لرأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتجه القدرة التنافسية العالمية للتعبير عن امكانيات الدولة لزيادة دخول مواطنيها في الاجل الطويل عن طريق انتاج سلع وخدمات ذات مقبولية عالمية في الاسواق الدولية [18]

ويرى كوتلر(Kotler) أن القدرة التنافسية هي مقدرة المنظمة على أداء التنافسية بالشكل الذي يصعب على منافسيها تقليده يمكن تحقيق الميزة التنافسية بواسطة تنفيذها لوظائف تعمل على خلق قيمة في مجالات تقليل الكلف مقارنة بمنافسيها أو العمل على أدائها بأساليب تقود إلى

[15] - Galgánková, V., 2020, Competitiveness of V4 Countries Using the Global Competitiveness Index, In SHS Web of Conferences (Vol. 74, p. 7), EDP Sciences

[16]- Kiseľáková, D., Šofranková, B., Čabinová, V., & Onuferová, E. 2018, Competitiveness and sustainable growth analysis of the EU countries with the use of Global Indexes' methodology, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 5(3), 581-599.

[17]- الطيب ، دويس محمد ، 2005 ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص 5 .

[18]- Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 8, 755-762.

التميـيز(19) تعـرّف المـيزة التنافسـية بأنهـا أي شيء تقـوم بـه المؤسسـة دون غيرهـا عـلى نحـو جيـد بحيـث يميزهـا بشـكل خـاص عنـد مقارنتهـا بالجهـات المنافسـة وتتمثـل بقـدرة المؤسسـة القيـام بشيء معـين الـذي لا يمكـن للشركات المنافسـة القيـام بـه، أو امتلاكهـا لشيء ترغـب فيـه الشركات المنافسـة ويصـعب عليهـا بلوغـه (20)

فيمـا اشـار اخـرون عـلى إلى أنهـا قـدرة بلـد مـا عـلى تحقيـق أهـداف سياسـته الاقتصـادية الرئيسـة ولا سـيما تلـك المتعلقـة بنمـو الـدخل والعمالـة دون مواجهـة مشـاكل في مـيزان المـدفوعات فيمـا اعتبرهـا (2008) porter نصيب او حصة المنتجات المحلية لدولة ما في الأسواق العالمية [21]

ثانياً: المـؤشرات الدوليـة لقيـاس التنافسـية :- عـلى الـرغم مـن الاخـتلاف بـين المدرسـتين في صـياغة ووصـف التنافسـية، فـإن الاخـتلاف لـم يصـب ضرورة تـوفير مقـاييس ومـؤشرات لتحديـد مسـتوياتها، قـادرة عـلى توضـيح وإبـراز مكـامن قوتهـا ومواضـع الضـعف او الخلـل فيهـا وتنشر الكثـير مـن المنظمـات والهيئـات الدوليـة تقـارير سـنوية، تتضـمن مـؤشرات تهـدف إلى تصـنيف دول العـالم بدلالـة معيـار قـدرتها التنافسـية ومنهـا مـؤشر (World Competitiveness Lndex) الـذي يعـده المعهـد الـدولي للتنميـة الاداريـة (IMD) ويسـتند في حسـابه عـلى أربـع متغـيرات هي الاداء الاقتصـادي، الكفـاءة الحكوميـة، فاعليـة قطـاع الأعمـال، جاهزيـة البنيـة التحتيـة، ولكـل متغـير منهـا متغـيرات فرعيـة تابعـة تحسـب مجتمعـة للوصـول لدرجـة المـؤشر الخاصـة بكـل دولة [22]

كمـا ويصـدر صـندوق النقـد العـربي مـؤشراً خاصـا بتنافسـية الاقتصـادات العربيـة يسـتعرض فيـه واقـع تنافسـية الـدول العربيـة باسـتعمال مـؤشرين رئيسـين يتمـثلان في مـؤشر الاقتصـاد الكـلي ومـؤشر بيئـة وجاذبيـة الاسـتثمار، يعكـس مـؤشر الاقتصـاد الكـلي مـدى قـدرة الحكومـات عـلى تحقيـق أسـس الاسـتقرار الاقتصـادي الداعمـة للإنتاجية

والتنافسـية بالاعتمـاد عـلى (17) متغـير، فيمـا يعكـس مـؤشر بيئـة وجاذبيـة الاسـتثمار السياسـات المختلفـة الـتي يـتم تبينهـا لتحسـين منـاخ الأعمـال بهـدف جـذب الاسـتثمارات المحليـة والأجنبيـة بالاسـتناد عـلى (13) متغـير (23)

[19]- شيخ فؤاد نجيب و بدر، فادي محمد،" العالقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية "، مجلة الإدارة العامة، لمجلة رقم 44 ، العدد 3 السعودية، سبتمبر 2004 ، ص 34 .

[20]- David, Fred R., 2011, Strategic management concepts and cases. (13Th Ed). New Jersey: Pearson Education.p9.

[21]- Siudek, T., & Zawojska, A., 2014, Competitiveness in the economic concepts, theories and empirical research,
Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia, 13(1),91-101.

[22]- Huang, Y., & Huang, J., 2018, Competitiveness as a broad concept: definitions and methodologies in three industry contexts, International Journal of Management Concepts and Philosophy, 11(2), 183.

[23] - صندوق النقد العربي ، 2019 ، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية .

ويعتمد المنتدى الاقتصادي على عدد من المعطيات المتوفرة لقياس القدرة التنافسية لـ 141 دولة، يتم تصنيفها عبر مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى سنويا ويعتمد المؤشر في قياس وتحليل التنافسية العالمية على نوعين من البيانات وهي البيانات الكمية (Quantitative Data) التي تتعلق بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية والبيانات النوعية (Qualitative Data) التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني [24]

ويرى المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أن قياس القدرة التنافسية عملية معقدة تستند إلى 12 عاملا مؤثرا تدخل كلها في بناء مؤشر المنتدى المركب(GCI) (Competitiveness Index Global) لتحديد القدرة التنافسية للبلد [25]

وتصنف العوامل المؤثرة هذه إلى ثلاث مجموعات هي [26] :

1. المتطلبات الأساسية المؤسسات البنية التحتية الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.
2. معززات الكفاءة: التعليم العالي والتدريب كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق المحلية.
3. عوامل التطور والابتكار: تطور بنية الأعمال والقدرة على الابتكار.

ويتصدر مؤشر التنافسية العالمية (GCI) مؤشرات قياس التنافسية على المستوى العالمي وذلك لما يحتويه من ميزات وخصائص اهمها:

1. يمتاز مؤشر التنافسية العالمية بالشمولية فضلا عن تنوع متغيراته ومؤشراته الفرعية التي تعكس صورة البلد انطلاقا من واقعها المعقد والمتداخل عبر تضمينه الجوانب الاقتصادية السياسية، التعليمية والاجتماعية. فشمولية مؤشر (GCI) يعطي نوعا من المصداقية والشفافية في تحديد وترتيب البلدان وفقا لقدرتها التنافسية [27] .
2. اتباع منهجية حسابية وقياسية توحد وتدمج بين وحدات القياس لغرض الحصول على مؤشر التنافسية العالمية (GCI) المركب على الرغم من اختلاف المتغيرات والمؤشرات الفرعية [28] .
3. يتيح مؤشر التنافسية العالمية (GCI) إجراء المقارنة والتحليل بين الدول والمفاضلة بينها بناءً على البيانات التي يتضمنها [29] .

---

[24]- . Porter, M. E., Delgado, M., Ketels, C., & Stern, S., 2008, Moving to a new global competitiveness index, The global competitiveness report, 2009 46.

[25]- Triantafyllou, S., 2014, Evaluation of the competitiveness and the business environment of Russian Federation: challenges and perspectives,2167 .

[26] - Bhand, U., & Goel, M., 2017, Understanding Innovation by Analyzing the Pillars of the Global Competitiveness Index, International Journal of Law and Political Sciences, 11(8), 2165-2173.

[27]- Kisela" Kova ، et al .، 2018.. 590 .

[28]- Şanli, O., & Ateş, I., 2018, Global Competition Index and Turkey; A Comparison with The Most Competitive Countries, Annals of The University of Oradea, Economic Science Series, 357 .

4. يمتاز مؤشر التنافسية العالمية (GCI) بالتجدد عن طريق ادخال متغيرات ومؤشرات جديدة ضمن منهجيته وفقا لما تفرضه مستجدات الواقع الدولي [30] .
5. يحتسب مؤشر التنافسية العالمية (GCD) وفقا للمتوسطات الحسابية للمؤشرات الفرعية الثلاث الرئيسة المتطلبات الأساسية محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطوير بعد اخذ المتوسط الحسابي
6. للركائز الاثني عشر المكونة لها، التي تحتسب عن طريق اخذ الوسط الحسابي للمتغيرات الفرعية لها والبالغة (114) متغير [31] .

ويستمد مؤشر التنافسية العالمية (GCI) اهميته من كونه مقياس كمي للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما يعد اداة فعالة تمكن صانعي القرار الاستثماري من عقد المقارنات بين الاقتصادات الاقليمية والعالمية عند رسم خارطتهم الاستثمارية كونه يساعد على فهم الطبيعة المعقدة لاقتصادات البلدان [32] كما يعد المؤشر معياراً لتقييم اداء الدولة الاقتصادي، وبيان أثر الاصلاحات الاقتصادية عبر تحليل مؤشراته الفرعية وتحديد نقاط القوة والضعف ومن ثم، فهو مؤشرا للإنتاجية الكلية للدولة [33] وتنحصر قيمة مؤشر التنافسية العالمية بين (70) وكلما اقترب رصيد المؤشر للدولة من (7)تكون أكثر تنافسية من غيرها كما تقسم تنافسية دول العالم إلى (5) مجاميع بحسب رصيدها من هذا المؤشر.

يعتمد مؤشر القدرة التنافسية العالمية (GCI) على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي جُمعت في (12) محورا لتقييم التنافسية وتتضمن جودة المؤسسات متمثلة في جودة الإطار القانوني والإداري للبلد ، بما في ذلك حقوق الملكية والفساد والكفاءة الحكومية فضلا عن البنى التحتية مثل جودة وتوافر البنية التحتية المادية والرقمية للبلد (الطرق والمطارات والانترنت و الاتصالات) مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي بما في ذلك التضخم والدين الحكومي ، وأسعار الصرف ومؤشر الصحة بما فيها صحة سكان البلد وتقاس في متوسط العمر المتوقع ومعدلات الوفيات ، والوصول إلى الرعاية الصحية ،فضلا عن المهارات مقاسة في جودة وكمية القوى العاملة للبلد وسوق المنتجات ويتضمن كفاءة أسواق المنتجات في البلد ، وسوق العمل: كفاءة ومرونة أسواق العمل في البلد النظام المالي: قوة واستقرار النظام المالي للبلد ، بما في ذلك الوصول إلى رأس المال وتوافر الائتمان.حجم السوق: حجم سوق البلد ، يقاس الناتج المحلي الإجمالي والسكان ديناميكية الأعمال: خفة الحركة والابتكار في قطاع الأعمال في البلد ، متمثلة في ريادة الأعمال والابتكار قدرة الابتكار قطاع الأعمال ومؤسسات البحث في الدولة على الابتكار إلى جانب القيم الثقافية متمثلة في العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في زيادة القدرة التنافسية للدولة ، وتنقسم الابعاد الـ 12 إلى 103

---

[29]- Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 22 .

[30]- Daşdemir, E., 2021, Relationship Between Income Distribution And Global Competitiveness Index, Bilge Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, 5(1), 11.

31- Maloletko, A., Rupcic, N., & Baracskai, Z., 2018, Economic and Social Development (Book of Proceedings), 34th International Scientific Conference on Economic and Social, indicators, 14(5), 560.

[32]- Çemberci, M., Civelek, M. E., & Canbolat, N., 2015, The moderator effect of global competitiveness index on dimensions of logistics performance index, Procedia-social and behavioral sciences, 195, 1514-1524.

[33] - Khazaei, M., Azizi, M., & Zali, M., 2021, How performance of top companies is related on Global Competitiveness Index? Journal of Global Entrepreneurship Research, 9.

مؤشرات تستخدم لقياس القدرة التنافسية للبلد في كل منطقة ويتم تجميع الدرجات لكل مؤشر لإنتاج درجة تنافسية شاملة لكل بلد.

كما يحتسب مؤشر التنافسية العالمية وذلك بأخذ المتوسطات الحسابية للمؤشرات المجاميع الرئيسة الثلاث بعد اخذ المتوسط الحسابي للمؤشرات الأعمدة الاثني عشر لها ، وهذه الاعمدة تحتسب عن طريق اخذ الوسط الحسابي للمؤشرات الأولية لها والبالغ عددها 114 مؤشر فرعي بموجب تقرير التنافسية العالمية لعام 2016 – 2015 ، اما مؤشر التنافسية العالمية فيؤخذ عن طريق اخذ الوسط الحسابي للمؤشرات المجاميع الرئيسة الثلاث وهي مجموعة **(المتطلبات الاساسية ، محفزات الكفاءة ، عوامل الابتكار والتطوير)** تنحصر قيمة المؤشر بين(7 - 0) وكلما اقترب رصيد المؤشر للدولة من 7 تكون أكثر تنافسية وتقسم تنافسية دول العالم إلى (5) مجاميع بحسب رصيدها من هذا المؤشر من غيرها (WEF,Competitivenessglobal property guide)

وكالاتي :

1. 5.51 – 7 تنافسية مرتفعة جداً } تنافسية مرتفعة من 4.5 – 4.50 .
2. 4.51 – 5.50 تنافسية مرتفعة
3. 3.51 – 4.50 تنافسية معتدلة } تنافسية معتدلة من 3.51 – 4.50 .
4. 3.01 – 3.50 تنافسية منخفضة } تنافسية منخفضة من 0 – 3.50
5. 3.00-0 تنافسية منخفضة جداً

وقد صنف تقرير التنافسية العالمية Global Competitiveness Report) (GCR مؤشر التنافسية العالمية إلى ثلاث مجموعات هي: مجموعة المتطلبات الأساسية وتضم اربعة مؤشرات فرعية ، ومجموعة تطوير الكفاءة ، وتضم ستة مؤشرات فرعية ومجموعة الابتكار والتطوير، وتضم مؤشرين فرعيين ، وتسمى هذه المؤشرات الفرعية بالأعمدة الاثني عشر (Twelfth pillars) ، وكما موضح في الشكل أدناه.

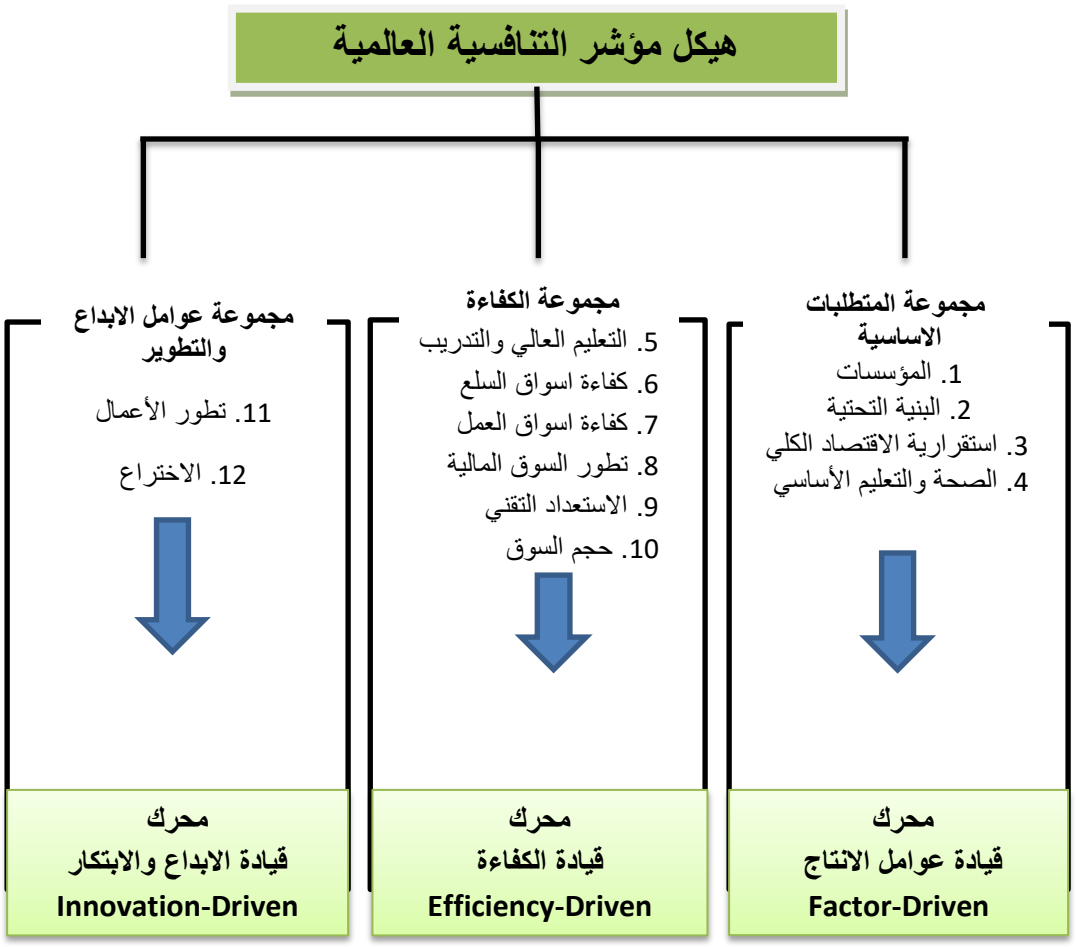

Source :World Economic Forum , Global Competitiveness Report ,2014-2015 ,p.9

وهذه الاعمدة الاثنا عشر تتفرع إلى 114 مؤشرا فرعياً ويتم إعطاء أوزان نسبية لهذه المجموعات على ضوء المراحل التي تمر بها الدولة ،حيث يعطى وزن اكبر لمجموعة المتطلبات الأساسية 60% اذا كانت الدولة تعتمد على مرحلة عوامل الانتاج و 35% لمجموعة تطوير الكفاءة و 5 % لمجموعة عوامل الابتكار، اما اذا كانت الدولة تعتمد على مرحلة الكفاءة فإنها تعطي 40% لمجموعة المتطلبات الاساسية و 50% المجموعة تطوير الكفاءة و 10 % لمجموعة عوامل الابتكار، وبالمثل لمرحلة الابتكار حيث يعطى وزن 20% لمجموعة المتطلبات الاساسية و 50% لمجموعة محفزات الكفاءة و 30% لعوامل الابتكار والتطوير ، وان الوزن النسبي لكل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث يختلف من دولة إلى أخرى بحسب مرحلة التطور التي يمر بها الدولة

المبحث الثاني تطوير مؤشر التنافسية العالمية (GCI) لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا :يوضح الشكل (1) ترتيب مؤشر التنافسية العالمية لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا السبع من عام 2008 إلى عام 2016 اذ يوضح أن الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة شهدت زيادة في درجات التنافسية بين عامي 2008-2009 وكانت درجة الفلبين 4.09، وفي عامي 2012-2013 كانت 4.11 وفي عامي 2016-2017 كانت 4.31 كما أدى هذا الارتفاع إلى تحسين وضع الفلبين إلى المرتبة 60 على مستوى العالم في عامي 2016-2017 من المرتبة 71 في عامي 2008-2009 وحصلت فيتنام على درجة 4.10 في 2008-2009، ودرجة 4.23 في 2012-2013، ودرجة 4.36 في 2016-2017 وقد أدى

هذا الارتفاع إلى رفع ترتيب فيتنام العالمي بشكل كبير من المركز 71 إلى المركز 65 ثم قفز إلى المركز 57 في 2016-2017. كما شهدت إندونيسيا زيادة في الدرجات على مدار السنوات الثلاث، لكل من 4.25 و4.40 و4.52. وقد رفعت هذه الدرجة ترتيب إندونيسيا العالمي بمقدار 14 نقطة في 2008-2009 إلى المركز 41 في 2016-2017. كما زادت درجة القدرة التنافسية لماليزيا بشكل طفيف على مدار السنوات الثلاث، لكل من 5.04 و5.06 و5.16، لكن مركزها انخفض من المرتبة 21 إلى المرتبة 25. في حين تمكنت سنغافورة من زيادة مكانتها بشكل كبير من المرتبة الخامسة في 2012-2013 إلى المرتبة الثانية في التصنيف العالمي في 2016-2017، فإن هذه الدولة لديها أعلى درجة بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا السبع بنتيجة 5.53؛ 5.67 و5.72. وفي الوقت نفسه، لم تشهد تايلاند زيادة كبيرة في مكانتها، بل ارتفعت فقط بمقدار 4 نقاط من المرتبة 38 في 2012-2013 إلى المرتبة 34 في 2016-2017 وشهدت كمبوديا انخفاضًا في المكانة بنتيجة 4.01 في 2012-2013 ثم هبطت إلى 3.98 في 2016-2017. وقد أدى هذا إلى خفض ترتيب كمبوديا العالمي من المرتبة 85 إلى المرتبة 89 بالنسبة لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا السبع، في المدة 2016-2020، تتمتع سنغافورة بأعلى مؤشر للتنافسية (المرتبة الثانية)، تليها ماليزيا (المرتبة 25)، وتايلاند (المرتبة 34)، وإندونيسيا (المرتبة 41)، وفيتنام (المرتبة 57)، والفلبين (المرتبة 60) وكمبوديا (المرتبة 89). وبشكل عام، خلال المدة من 2008-2008 إلى 2016-2017، استمرت مراتب دول رابطة دول جنوب شرق آسيا السبع في الارتفاع وهذا يتفق مع دراسة تان وتان (2014) التي تنص على أنه خلال المدة من 2000 إلى 2010 شهدت دول رابطة دول جنوب شرق آسيا زيادة في القدرة التنافسية في المنطقة الآسيوية.

الشكل 2. مؤشر القدرة التنافسية والترتيب العالمي لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا

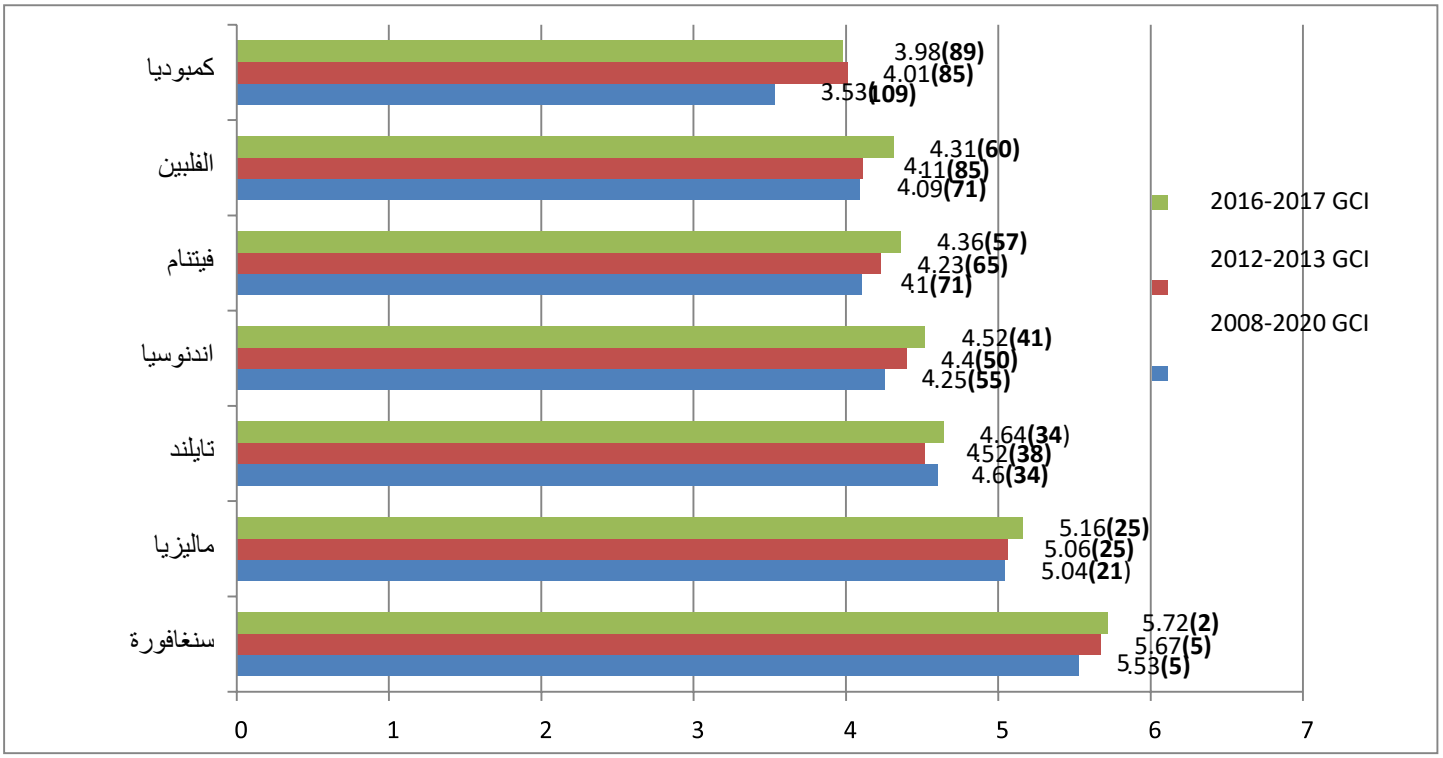

Sources -Tongam Sihol Nababan, Development Analysis of Global Competitiveness Index of ASEAN-7 sources :Countries and Its Relationship on Gross Domestic Product, Integrated Journal of Business and Economics e-ISSN: 2549-3280/p-ISSN: 2549-59,p7

يتضح لما من الجدول (1) وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية 2014-2015، شغلت سنغافورة المرتبة الثانية بشكل عام للعام الرابع على التوالي؛ وذلك بفضل الأداء المتميز والمستقر في جميع أبعاد مؤشر التنافسية العالمية. ومرة أخرى هذا العام، تعد سنغافورة الاقتصاد الوحيد الذي ظهر في المراكز الثلاثة الأولى في سبعة من الركائز الاثني عشر؛ كما ظهرت في المراكز العشرة الأولى في ركيزتين أخرتين

الجدول (1) مؤشر التنافسية العالمية 2014-2015

الدولة	المرتبة العالمية
سويسرا	**1**
سنغافورة	**2**
الولايات المتحدة	**3**
المانيا	**4**
هولندا	**5**
اليابان	**6**
هونغ كونغ	**7**
فنلندا	**8**
السويد	**9**
المملكة المتحدة	**10**

Source: World Economic Forum. www.weforum.org/GCR (2015)

تتصدر سنغافورة ركيزة كفاءة سوق السلع وتحتل المرتبة الثانية في ركيزة كفاءة سوق العمل وركيزة تطوير السوق المالية. وعلاوة على ذلك، تفتخر الدولة المدينة بأحد أفضل الأطر المؤسسية في العالم (المرتبة الثالثة)، على الرغم من خسارتها للمركز الأول لصالح نيوزيلندا في هذه الفئة من المؤشر. تمتلك سنغافورة بنية تحتية عالمية المستوى (المرتبة الثانية)، مع طرق وموانئ ومرافق نقل جوي ممتازة ومتنزهات تكنولوجية متطورة (2).

جدول (2)ركيزة كفاءة سوق السلع

الدولة	المرتبة العالمية
هونغ كونغ	1
سنغافورة	2
الامارات العربية المتحدة	3
هولندا	4
سويسرا	5
اليابان	6
المانيا	7
فرنسا	8
اسبانيا	9
المملكة المتحدة	10

Source: World Economic Forum. www.weforum.org/GCR (2015

وتحسنت مؤشرات القدرة التنافسية أربع درجات في إندونيسيا اذ حصلت على المركز(34) عالميا، وتواصل تقدمها في التصنيف العام مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8 % سنويًا منذ عام 2004 ومع ذلك، لا يزال الأداء العام لإندونيسيا غير متكافئ في تحسين البنية الأساسية والاتصال ارتفعت خمسة مراكز عن عام (2013) و 20 مركزًا منذ عام 2011، وتحتل إندونيسيا الآن المرتبة 56 في ركيزة مؤشر التنافسية العالمي عام (2015) كما تعززت جودة الحوكمة العامة والخاصة بعد ان ارتفعت إندونيسيا 14 مركزًا إلى المركز 53 نتيجة للتحسن في 18 من 21 مؤشرًا تشكل هذا الركيزة. وعلى وجه الخصوص، تحتل إندونيسيا المرتبة 36 في كفاءة الحكومة ولايزال الفساد منتشرًا بعد ان شغلت المرتبة (87) ولكنه يتراجع منذ عدة سنوات. وفي خصوص الوضع الاقتصادي الكلي بين عامي 2012 -2013 على خلفية العجز الأعلى، ولكنه يظل مرضياً (المرتبة 34، بانخفاض ثمانية درجات) واحتل سوق العمل (المرتبة 110، بانخفاض سبعة درجات) هو الجانب الأضعف على الإطلاق، وذلك بسبب الجمود في تحديد الأجور وإجراءات التوظيف والفصل إلى جانب ذلك فإن مشاركة المرأة في سوق العمل شغلت (المرتبة 110، بانخفاض سبعة درجات) لا تزال تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد لاتزال القوى العاملة منخفضة (المرتبة 112). وهناك مجال آخر مثير للقلق وهو الصحة العامة (المرتبة 99). كما أن معدل الإصابة بالأمراض المعدية ومعدل وفيات الرضع من بين أعلى المعدلات خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالانتقال إلى المحركات الأكثر تطوراً للقدرة التنافسية، فإن

الجاهزية التكنولوجية لإندونيسيا متأخرة (المرتبة 77). وعلى وجه الخصوص، لا يزال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل السكان على نطاق واسع منخفضاً نسبياً (المرتبة 94، بانخفاض 10 درجات) ووفقاً لتقرير مؤشر التنافسية العالمي 2014-2015، فإن إندونيسيا جزء من مجموعة البلدان التي تمر بمرحلة الكفاءة، وهي البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على عمليات الإنتاج الفعالة. كما ذكر التقرير أن موقف إندونيسيا يتحرك للأعلى من المرتبة 38 في المدة 2013-2014 إلى المرتبة 34 في المدة 2014-2015، كما ملاحظ في الجدول (3)

الجدول (3) مؤشر التنافسية العالمية لثلاث دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا

GCI 2014-2015	GCI 2013-2014	الدولة
Rank	Rank	
2	2	سنغافورة
20	24	ماليزيا
34	38	اندنوسيا

Source: World Economic Forum. www.weforum.org/GCR (2015)

وبالانتقال إلى ركيزة الابتكار، شغلت إندونيسيا مرتبة عالية وتحسنت من المركز 33 في عام 2013-2014 إلى المركز 31 في عام 2014-2015 (الجدول: 4).

الجدول (4)ركيزة الابتكار في ثلاث دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا

GCI 2014-2015	GCI 2013-2014	الدولة
Rank	Rank	
9	9	سنغافورة
21	25	ماليزيا
31	33	اندنوسيا

Source: World Economic Forum. www.weforum.org/GCR (2015

وفي إطار استمرار اتجاهها التصاعدي، شقت ماليزيا طريقها إلى المراكز العشرين الأولى لأول مرة منذ تقديم منهجية مؤشر التنافسية العالمية الحالية عام 2006 وتبقى الدولة الأعلى مرتبة بين الاقتصادات الآسيوية النامية وتقدمت ماليزيا تسعة مراكز في ركيزة المؤسسات، وهو ما يقود إلى حد كبير التقدم هذا العام ولا تقل مرتبة ماليزيا عن الستين في أي من الركائز الاثني عشر لمؤشر التنافسية العالمية وتحتل المرتبة الرابعة المتميزة في ركيزة تطوير الأسواق المالية، وهو ما

يعكس جهودها الرامية إلى وضع نفسها كمركز رائد للتمويل الإسلامي العالمي. وتحتل المرتبة السابعة في كفاءة أسواق السلع والخدمات والإطار المؤسسي. الصديق للأعمال (المرتبة 29) وفي منطقة تعاني من الفساد والبيروقراطية، تبرز ماليزيا كواحدة من البلدان القليلة للغاية التي نجحت نسبيا في معالجة هاتين القضيتين، كجزء من برامج التحول الاقتصادي والحكومي على سبيل المثال، تحتل ماليزيا المرتبة الرابعة في عبء التنظيم الحكومي، على الرغم من أن الفارق في النتيجة بينها وبين سنغافورة، الدولة الرائدة في هذا المجال، لا يزال كبيرا. تحتل ماليزيا المرتبة السادسة والعشرين في مكون الأخلاق والفساد في المؤشر، ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين؛ إلى جانب ذلك تحتل ماليزيا المرتبة الحادية عشرة من حيث جودة البنية التحتية للنقل، وهو إنجاز رائع في هذا الجزء من العالم، حيث البنية التحتية غير الكافية والاتصال الضعيف يشكلان عقبات رئيسية أمام التنمية للعديد من البلدان. وأخيرًا، فإن القطاع الخاص في ماليزيا متطور للغاية (المرتبة الخامسة عشرة) ومبتكر بالفعل (المرتبة الحادية والعشرين). كل هذا يبشر بالخير لبلد يهدف إلى أن يصبح اقتصادًا عالي الدخل قائمًا على المعرفة بحلول نهاية العقد وفي خضم هذا التقييم الإيجابي إلى حد كبير، تبرز عجز الميزانية الحكومية، الذي مثل 4.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 (المرتبة 102) وانخفاض مستوى مشاركة الإناث في القوى العاملة (المرتبة 119)؛ والاستعداد التكنولوجي المنخفض نسبيًا (المرتبة 60) كبعض التحديات التنافسية الرئيسة التي تواجه ماليزيا.

الجدول (4) ترتيب الدول في مؤشر التنافسية

الدولة	المرتبة العالمية
سنغافورة	**2**
اليابان	**6**
هونغ كونغ	**7**
تايوان الصينية	**15**
نيوزلندا	**16**
ماليزيا	**18**
استراليا	**21**
كوريا الجنوبية	**26**
الصين	**28**
تايلند	**32**

Source: World Economic Forum. www.weforum.org/GCR (2015

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: - الاستنتاجات

1 وجود أثار اقتصادية والمتمثلة خاصة في الحصول على موارد خاصة وزيادة القوة التفاوضية والقوة السوقية للدول، تحقيق اقتصاديات النطاق والحجم.

2-بينت النتائج مساهمة عمليات التكتل تساهم في تعزيز مؤشرات القدرة التنافسية لدول الاسيان من خلال تكوين كيانات أكبر وأكثر قوة والمساهمة في اتساع الاسواق.

3- تركز عمليات الاندماج والتكتل على زيادة الاستقرار المالي من خلال اعتماد عمليات التكتل ما يؤدي إلى تقوية قاعدة رأس المال.

التوصيات

1-يتطلب من الدول وخاصة النامية منها ذات القدرة التنافسية المنخفضة الارتقاء بهذا المؤشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية الشاملة والتدخل الحكومي بما يتوافق مع رفع رصيد هذا المؤشر، وانجاز ما يتطلب انجازه من المؤشرات الفرعية لرفع انتاجيتها كماً ونوعاً كي تكون مرغوبة أكثر في الاسواق العالمية.

2-ينصح بإجراء دراسات وأبحاث تسلط الضوء على آثار عمليات الاندماج والتكتل على المؤسسات العراقية، مما يمكن صانعي السياسات من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وفهم عميق للسوق.

3-يتوجب على الحكومة تشجيع التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، من خلال إنشاء منصات لتبادل الخبرات وتعزيز شبكات الأعمال، مما يسهم في نجاح عمليات الاندماج.

المصادر

[1]- عبد الوهاب وعي محمد المدير العالمي, الملتقى السنوي الثامن لمؤولي التدريب : اثر العولمة على الموارد البشرية اصدار الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، تونس ، 1999 .

2- De boislaudelle, Henri mahé,1998." dictionnaire de gestion, ed:économica, Paris: P71.

3 - عبد السالم أبو قحف (2010) التنافسية وتغيير قواعد اللعبة ، آليات السيطرة على الأسواق ، المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية ، ص 33 .

4- Aiginger and others . 2013. Competitiveness under New Perspectives, WWW for Europe Working Paper, No.44, WWW for Europe, Vienna P5.

5 -Nogueira, M., & Madaleno, M., 2021, New evidence of Competitiveness based on the global competitiveness index, Econ. Bull, 41, 788-797.

6- الياس ،سالم 2021 ، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الاعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 1 ، ص 232 .

7- السلمي، علي، 2001 ، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر، ص 101 .

8- Rothaermel, Frank T ,2008, Competitive advantage in technology intensive industries, advances in the study of entrepreneurship, innovation and economic growth. Advances in the Study of Indentureship , Innovation and Economic Growth, 18, 201- 225, by Elsevier LTD . p204 .

9 - مسعد ، مجي محمد ، 2010 ، عولمة الاقتصاد في الميزان ، مطبعة مساكن سوتير ، الاسكندرية ، مصر ، ص 233 – 234 .

10- المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية ، 2003 ، الكويت ، ص 22 .

11- خربوطلي ، 2014 ، العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22 ، العدد الأول ، سوريا ، ص 677 .

12 - البكري جواد كاظم وفخ الاقتصاد الأميركي الأزمة المالية ٢٠٠٨ مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009 .

13- Baibulekova, L., Sauranbay, S., Kenzhebaeva, Z., Beimbetova, A., & Kenzhalina, Z., 2018, Modern Trends in The Formation of The International Competitiveness of The National Economy, Revista Espacios 39(14) . 24 .

14 - Adamkiewicz, H. G., 2019, The dimensions of national competitiveness: The empirical analysis based on The World Economic Forum's data, Economics and Business Review, 5(3):92-100 .

15 - Galgánková, V., 2020, Competitiveness of V4 Countries Using the Global Competitiveness Index, In SHS Web of Conferences (Vol. 74, p. 7), EDP Sciences

16 - Kiseľáková, D., Šofranková, B., Čabinová, V., & Onuferová, E. 2018, Competitiveness and sustainable growth analysis of the EU countries with the use of Global Indexes' methodology, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 5(3), 581-599.

17 - الطيب ، دويس محمد ، 2005 ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورفلة ، الجزائر ، ص 5 .

18- Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 8, 755-762.

19- شيخ فؤاد نجيب و بدر، فادي محمد،" العالقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية "، مجلـــــــــــــــــة الإدارة العامـــــــــــــــــة، لمجلـــــــــــــــــة رقـــــــــــــــــم 44 ، العدد 3 السعودية، سبتمبر 2004 ، ص 34 .

20- David, Fred R., 2011, Strategic management concepts and cases. (13Th Ed). New Jersey: Pearson Education.p9.

21- Siudek, T., & Zawojska, A., 2014, Competitiveness in the economic concepts, theories and empirical research, Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia, 13(1),91-101.

22- Huang, Y., & Huang, J., 2018, Competitiveness as a broad concept: definitions and methodologies in three industry contexts, International Journal of Management Concepts and Philosophy, 11(2), 183.

23 - صندوق النقد العربي ، 2019 ، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية .

24- . Porter, M. E., Delgado, M., Ketels, C., & Stern, S., 2008, Moving to a new global competitiveness index, The global competitiveness report, 2009 46.

25- Triantafyllou, S., 2014, Evaluation of the competitiveness and the business environment of Russian Federation: challenges and perspectives,2167 .

26- Bhand, U., & Goel, M., 2017, Understanding Innovation by Analyzing the Pillars of the Global Competitiveness Index, International Journal of Law and Political Sciences, 11(8), 2165-2173.

27- Kisela" Kova ، et al .، 2018.. 590 .

28- Şanli, O., & Ateş, I., 2018, Global Competition Index and Turkey; A Comparison with The Most Competitive Countries, Annals of The University of Oradea, Economic Science Series, 357 .

29- Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 22 .

30- Daşdemir, E., 2021, Relationship Between Income Distribution And Global Competitiveness Index, Bilge Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, 5(1), 11.

31- Maloletko, A., Rupcic, N., & Baracskai, Z., 2018, Economic and Social Development (Book of Proceedings), 34th International Scientific Conference on Economic and Social, indicators, 14(5), 560.

32 - Çemberci, M., Civelek, M. E., & Canbolat, N., 2015, The moderator effect of global competitiveness index on dimensions of logistics performance index, Procedia-social and behavioral sciences, 195, 1514-1524.

33 - Khazaei, M., Azizi, M., & Zali, M., 2021, How performance of top companies is related on Global Competitiveness Index? Journal of Global Entrepreneurship Research, 9.